Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

31 Mars 2011
31 مارس 2011

الحياة
Du 31 au 06 04 11

اليزمي يتوصل بأول مظلمة من معتقلي أحداث اكديم إيزيك

وجهت لجنة حوار ومتابعة أحداث اكديم إيزيك رسالة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تطالبه فيها بفتح تحقيق فيما اعتبرته حالات تعذيب وخروقات عقب تفكيك مصالح الأمن لمخيم اكديم إيزيك بالعيون يوم 8 نونبر الماضي. وقالت الرسالة الموجهة إلى إدريس اليزمي الرئيس الجديد للمجلس، والتي توصلت «الحياة» بنسخة منها، إن الخروقات المسجلة تمثلت في مداهمة المنازل بدون إذن قانوني وفي أوقات ممنوعة، وتجاوز المدد القانونية للحراسة النظرية وعدم إخبار ذوي المعتقلين فور الوضع رهن الاعتقال.

وطالبت الرسالة رئيس المجلس بالتدخل العاجل من أجل تطبيق القانون في ما يخص معاملة المعتقلين الصحراويين على أساس قرينة البراءة، وتمتيعهم بالسراح المؤقت ومتابعتهم أمام القضاء المدني، وإعطاء عائلاتهم الحق في الزيارة المباشرة لأبنائهم مع الاحترام التام لباقي حقوقهم المشروعة.

واستعرضت الرسالة جوانب من معاناة عائلات المعتقلين كون أغلبها لم تستطع معرفة مصير أبنائها، إلا بعد مرور أزيد من 21 يوما، لتفاجأ «بهول التعذيب والمعاملة اللانسانية والحاطة من الكرامة التي مورست عليهم»، كما جاء في الرسالة.

وقالت لجنة الحوار إن الحق في الزيارة تعترضه العديد من التعسفات «تفرغه من محتواه الإنساني»، مشيرة إلى أن الزيارة «لا تتجاوز في أحسن الأحوال 15 دقيقة ودون أن تكون مباشرة، ودون أيضا مراعاة ظروف العائلات التي تأتي من مسافات بعيدة لرؤية فلذات أكبادها».

إدريس اليزمي

Revue de Presse du Conseil National

الحياة

Du 31 au 06 04 11

رغم معارضة أعضاء من المجلس الوطني والمكتب التنفيذي

المنتدى يشارك في المجلس الوطني لحقوق الإنسان

قرر المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف المشاركة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان. القرار، الذي صادق عليه الاجتماع الاستثنائي للمنتدى، الذي انعقد بالمحمدية يوم 27 مارس الماضي، جاء بعدما كان المنتدى قد قاطع المشاركة في تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وقد عارض قرار المشاركة مجموعة من أعضاء المجلس الوطني والمكتب التنفيذي للمنتدى، أثناء مناقشته خلال اجتماع المجلس الوطني، كما أفادت بذلك مصادر من المنتدى. وعلمت «الحياة» أن المكتب التنفيذي أجرى استطلاعا لآراء أعضاء المجلس الوطني، قبل موعد انعقاد المجلس، حيث تباينت آراء أعضاء المنتدى، إلا أن الاتجاه الغالب كان مع قرار المشاركة، تقول مصادرنا.

وينتظر أن يناقش المكتب التنفيذي للمنتدى، في اجتماع قريب له، في الاسم الذي سيرشحه لعضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان باسم المنتدى. وقالت مصادرنا إن المنتدى سيقدم ترشيحا واحدا فقط، مع العلم أن تقديم الترشيح لا يعني ضمان العضوية داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفق ما ذكرت نفس المصادر، التي ذكرت بأنه سيتم اختيار 11 اسما. وهي الحصة المخصصة للجمعيات المدنية، من بين كافة الترشيحات التي ستتقدم بها مختلف الجمعيات المدنية.

Revue de Presse du Conseil National

الأسبوع

«ورثة بنزكري» ينضمّون إلى شباب 20 فبراير

الراحل إدريس بنزكري خلال الوقفة التي نظمت ضد تكريم إدريس البصري من طرف عبد الرحمن اليوسفي

رغم سياق التفاؤل والأمل الذي ظهرت فيه المؤسسات الرسمية الجديدة المكلّفة بحماية حقوق الإنسان والحدّ من شطط الإدارات وتسلّط المؤسسات التابعة للدولة، اندلع جدل قوي حول هذه المؤسسات وطبيعة مهمتها وتوقيته. فالسياق الذي جاء فيه تعيين كل من الصبار واليزمي في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبنزاكور في مؤسسة «الوسيط» ومحجوب الهيبة في المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، جعل تطلعات وآمالا كبيرة ترتبط بهذه التعيينات وبهذه المؤسسات، فأكثر ما خرج المغاربة منذ 20 فبراير للاحتجاج ضده هو الظلم، وهذا الظلم يأخذ صورا كثيرة حسب المجالات، فالظلم السياسي طال السياسيين والظلم الاقتصادي طال المستثمرين والظلم الاجتماعي طال الكادحين. وكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط ومندوب حقوق الإنسان، جاؤوا لينضافوا إلى لائحة طويلة، تضم معهم هيأة عليا للاتصال السمعي البصري ومجلسا للمنافسة وآخر للجالية المغربية وهيئة ثانية للوقاية من الرشوة ومعهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية. فهل محمد الصبار وعبد العزيز بنزاكور وعبد السلام أبو درار وعبد العالي بنعمور وأحمد غزالي... هم الذين سيجيبون على تطلعات وأحلام المغاربة التي خاب أملهم فيها بعد تعاقب الحكومات والأحزاب؟ وهل بالمجالس والهيئات والدواوين سيُرفع الظلم عن المغاربة وتقضى أغراضهم الإدارية ويتحسّن مستوى عيشهم ويتطوّر تعليم أبنائهم وتطبيب مستشفياتهم؟ أسئلة تحرّك الراحل إدريس بنزكري في قبره قبل أن تحرك أدمغة من سيجيبون عنها، لان جل هذه المؤسسات والهيئات، تفرّعت عن حلم كبير حمله بنزكري إلى آخر لحظة في حياته.

○ يونس مسكين

Revue de Presse du Cons

قبيل وبعيد الخطاب الملكي الأخير ليوم 9 مارس، خرج الديوان الملكي ووكالة الأنباء الرسمية بأخبار بدت قوية وهامة، لإحداث مؤسسات جديدة، هي أساسا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة «الوسيط»، كوريثين لكل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم. بالإضافة إلى استحداث منصب مندوب وزاري مكلف بحقوق الإنسان، ومنحه للمحجوب الهيبة، الخبير الحقوقي وصهر المستشار الملكي محمد المعتصم.

السياق الذي جاءت فيه هذه المؤسسات الجديدة وطبيعة الشخصيات التي تم اختيارها لقيادتها، جعلا تطلعات وآمالا كبيرة ترتبط بهذه التعيينات وبهذه المؤسسات، فأكثر ما خرج المغاربة منذ 20 فبراير للاحتجاج ضده هو الظلم، وهذا الظلم يأخذ صورا كثيرة حسب المجالات، فالظلم السياسي طال السياسيين والظلم الاقتصادي طال المستثمرين والظلم الاجتماعي طال الكادحين. وكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط ومندوب حقوق الإنسان، جاؤوا ليضافوا إلى لائحة طويلة، تضم معهم هيأة عليا للاتصال السمعي البصري ومجلسا للمنافسة وآخر للجالية المغربية وهيئة ثانية للوقاية من الرشوة ومعهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية.

فهل محمد الصبار وعبد العزيز بنزاكور وعبد السلام أبو درار وعبد العالي بنعمور وأحمد غزالي... هم الذين سيجيبون على تطلعات وأحلام المغاربة التي خاب أملهم فيها بعد تعاقب الحكومات والأحزاب؟ وهل بالمجالس والهيئات وإلدواوين سيرفع الظلم عن المغاربة وتقضى أغراضهم الإدارية ويتحسن مستوى عيشهم ويتطور تعليم أبنائهم وتطبب مستشفياتهم؟

«تسود في المغرب ثقافة البازار»، يقول خبير علم السياسة العضو في لجنة تعديل الدستور، محمد الطوزي، ثم يمدد تساؤل الحاضرين من كل هذه المؤسسات قبل نحو أسبوع: «ثقافة البازار هذه تقوم على المساومة والتفاوض، لكن أساسا على مراكمة الأشياء دون نتيجة، ها ديوان المظالم ها الوسيط ها... ثم تستند هذه الثقافة لدينا على ثقافة أخرى هي ثقافة الإجماع السائدة عندنا، والديمقراطية تكره الإجماع، وتتطلب التعارض والاختلاف وإدارتهما عبر النقاش والحوار». ليخلص الطوزي من موقعه الأكاديمي إلى أن الورش الدستوري المفتوح اليوم ليس كافيا، «فأحسن الدساتير في العالم ليست كافية، بل المسلسل نفسه أهم من النتيجة، أي كيف سندبّر النقاش حول هذه الإصلاحات».

الملك محمد السادس مستقبلا اليازمي وصبار

هل محمد الصبار وعبد العزيز بنزاكور وعبد السلام أبو درار وعبد العالي بنعمور وأحمد غزالي... هم الذين سيجيبون على تطلعات وأحلام المغاربة

المحامي من هيئة مراكش والرئيس السابق للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، نظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، معتبرا أن مؤسسة الوسيط تحل محل مؤسسة ديوان المظالم التي كانت اعتماداتها المالية من ميزانية البلاط الملكي، «هكذا تخف ميزانية البلاط الملكي بالتخلص من ميزانية مؤسستين هما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي حل مجلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة ديوان المظالم التي حلت محلها مؤسسة الوسيط». ثم يعود ابادرين ليتساءل: «كم ستتحمّل ميزانية الدولة لتمويل هاتين المؤسستين اللتين لا ضرورة لوجودهما أصلا لو كانت باقي أجهزة الدولة من إدارات عمومية وقضائية وغيرها تقوم بمهامها على أحسن وجه؟ هل يحتاج السير العادي للمحاكم مثلا إلى مؤسسة الوسيط؟».

ورغم سياق التفاؤل والأمل الذي ظهرت فيه هذه المؤسسات الرسمية المكلفة بحماية حقوق الإنسان والحدّ من شطط الإدارات وتسلط المؤسسات التابعة للدولة، اندلع جدل قوي حول هذه المؤسسات وطبيعة مهمتها وتوقيتها، في ندوة نظمتها مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية الأسبوع الماضي. علي السدجاري، أستاذ للعلوم الإدارية وسوسيولوجيا المنظمات بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط، قال إن المشكل يكمن في المحيط الذي تنشأ فيه هذه المؤسسات ونمط الحكامة السائد. وأضاف أن المغرب مازال في طور التفكير وليس القطيعة، «نحن في بداية الطريق وفي طور الحلم، نحن مازلنا تحت سيطرة سياسية ممركزة تمارس علينا الهيمنة وتتعارض مع كل ما نطالب به اليوم ويطالب به الشباب».

وتساءل السدجاري في إشارة إلى كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنصب المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط: «لماذا وضعت هذه المؤسسات الآن بينما نحن نفكر في وضع تصورات إستراتيجية... كان يجب أن ننتظر حتى نكون أكثر انسجاما ووضوحا».

السدجاري شدد على كون الدولة تجدّد الآن شرعيتها عبر خلق هذه المؤسسات، «من أجل الحفاظ على سموّها وخلق ضبابية أكبر. فمؤسسة الوسيط مثلا تبقى بدون اختصاصات عندما يوقفها الظهير المؤسس عند اختصاصات مؤسسات أكبر كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان». وأضاف السدجاري أن ما يلزم الآن هو الوضوح أولا، «ونعبر عن ما نريده حقيقة، فكثير من المناضلين تحوّلوا إلى انتهازيين، وأكاد أجنّ عندما أسمع بعض الأشخاص يتحدثون عن حقوق الإنسان لأنهم لا يحترمونها حتى داخل منازلهم... يجب أن نتجنب البريكولاج ونقوم بإصلاح شامل ونضمن استقرار المؤسسات عوض هذه الضبابية التي تربك المواطنين أكثر».

«نعرف مواطنين ظلوا يشتكون منذ سنة 1957 ولازالوا لم يتوصلوا بأي جواب. بعثوا رسائل استعطاف إلى كل الجهات بما فيها الديوان الملكي وديوان المظالم من أجل رد ممتلكاتهم التي صودرت منهم بدون حكم قضائي ولم يتوصلوا بأي جواب»، يقول أحمد ابادرين ثم يضيف: «أعرف مواطنا شارك في مباراة نظمتها وزارة الصحة، وبعد إعلان النتائج طالب بالاطلاع على النقطة التي حصل عليها، رفضت الإدارة أن تمكنه من ذلك، فالتجأ إلى المحكمة الإدارية التي انتدبت مفوضا قضائيا للاطلاع على ورقة امتحان المشتكي، ورغم تدخل وإلي المظالم فإن الإدارة لم تسمح للمفوض القضائي بإنجاز مهمته إلا بعد خمس سنوات. لماذا لا يعاقب هؤلاء المسؤولين؟ أنا شخصيا تنقلت من مراكش إلى الرباط لإيداع مذكرة لدى ديوان المظالم، ولما عرضتها على من استقبلني طلب مني الانتظار إلى حين حضور المستشارين المكلفين بالدراسة ليقرروا في شأن تسجيلها أو ردها، ولما طلبت منه إعطائي نسخة مؤشرة بالإيداع رفض وردها إلي قائلا ابعثها بالبريد المضمون وسيأتيك الجواب، ورجعت إلى مراكش نادما. السيد مدير الديوان الملكي لا يجيب على الرسائل التي يتوصل بها، وحتى طلب مقابلة المستشار المظنون اهتمامه بالموضوع لا جواب عنه لا بالقبول ولا بالرفض».

أستاذ أخلاقيات الصحافة والخبير الدولي جمال الدين الناجي، قال أمام ممثلي سبع من هذه المؤسسات التي فرّخها ما كان يسمى «العهد الجديد»، إلى الاتفاق على موعد سنوي من أجل اللقاء والتنسيق والتشاور. فيما جعل بنعمور وأبو درار وغزالي والصبار وبوكوس من لقائهم الأول، مناسبة لرفع مطالبهم كما يفعل شباب 20 فبراير.

Revue de

الأسبوع

31 03 11

الصبار طالب الجميع بمراعاة الدور السياسي المحدود لمجلس حقوق الإنسان

أمام النظرة الهادئة والعميقة للراحل إدريس بنزكري، أطلت عبر صورة مكبّرة اعتلت خلفية لقاء دعت إليه «مؤسسة إدريس بنزكري» حاول رؤساء هذه المجالس والهيئات الإتيان بجواب، كما لو يقدّمون الحساب لروح الراحل بنزكري، الرجل الذي حلم بمغرب حرّ ومغاربة أحرار، باعتبارهم ورثة لمشروعه الكبير الذي لم يُكتب له أن يقف على تنزيله فتم ذلك بطريقة عوجاء ومشوّهة.

«هناك في الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التزام صريح من المؤسسة الملكية، وإشارة إلى الحداثة وتكريس حقوق الإنسان، وهو ما انعكس على خطاب 9 مارس، بحديثه عن دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي يُجمع الجميع على أنها مهمة وأساسية من أجل الانتقال إلى الديمقراطية»، يقول محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الجديد، قبل أن يضيف أن هناك بعض التضخيم لمثل هذه المؤسسات الوطنية، بينما هي مجرد وسيطة تقوم بالمرافقة وتقديم الرأي الاستشاري ونقل الانشغالات المجتمعية إلى صانعي القرار، وهي لا تمثل لا الدولة ولا المجتمع المدني، هذا هو دورها في جميع الدول الديمقراطية».

نبرة إيجابية

لم يتفق معها رئيس جمعية عدالة عبد العزيز النويضي، في المجلس الوطني لحقوق الإنسان مازال استشاريا، والذي يقرر هو الملك والحكومة والبرلمان. فأي تقدم في مجال حقوق الإنسان يتعلق بالقرارات السياسية وليس بالمؤسسات، يقول النويضي.

هذا الأخير يتذكر كيف أن الملك الراحل الحسن الثاني كان قد طلب سنة 1994 من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تقديم لائحة بأقصى ما يمكن من المعتقلين السياسيين، ليتم إعداد لائحة من 400 معتقل، اعترض عليها وزير الداخلية السابق إدريس البصري، وحاول الالتفاف على الموضوع، ولم يواجهه في ذلك سوى الراحل عبد اللطيف الفيلالي لكونه كان وزيرا للخارجية وقال إنه هو من يواجه المشاكل المترتبة عن هذا الملف، وعبد المجيد بوزوبع. «قيل في الظهير المحدث للمجلس الوطني، إن مؤسسات الدولة مُلزمة باستشارته في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، فهل تمت استشارته في إحداث منصب المندوب الوزاري؟ وهل تمت استشارة الوزير الأول؟ ثم هل هذا المنصب ضروري وما الذي يبرّره؟ أنا لا أناقش الشخص، لكن لماذا تم إحداث مؤسسات بهذه الطريقة؟ هذا نوع من الريع السياسي»، يجزم النويضي ثم يعود ليتساءل: «كيف يُعقل أن يتكلف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟ وهو نفسه مجرد مؤسسة لتقديم التوصيات والذي ينفذ هو المؤسسات التي لها سلطة».

«الأدوار السياسية لهذه المؤسسات تبقى محدودة، والمطالب التي توجّه إليها لا تراعي ذلك»، يجيب محمد الصبار، فهي مؤسسات استشارية لكن لتوصياتها قوة معنوية كبيرة، كما هو الحال في فرنسا مثلا. «والمطلوب من المجلس الآن هو الرأي الاستشاري والبعد الاقتراحي والملائمة والبعد الرقابي ثم التصدي التلقائي للانتهاكات والتدخل الاستباقي والأبحاث والتحري». ثم يعدّد الأمين العام الجديد لمجلس حقوق الإنسان مزايا الحلة الجديدة لهذه المؤسسة، حيث يتوقف نشر تقارير المجلس في الظهير الجديد على مجرد إطلاع الملك عليها وليس موافقته، كما أن هناك غياب للتمثيلية الحزبية والنقابية في المجلس الجديد، بعد تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى غياب تمثيلية حكومية عكس ما كان عليه الحال سابقا.

Revue de Presse du Conseil

زوايا

حياة جديدة لحقوق الإنسان في المغرب

من: عبد العزيز قراقي

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوريث الشرعي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يشهد تأسيسه على بداية تحول نوعي بالمغرب، يتوخى ضبط عمل المؤسسات على إيقاع حقوق الإنسان، وهو المجلس الذي شهدت ولايته الأخيرة انخراطا كليا في صيانة هذه الحقوق، حيث اضطلع بالكثير من المهام، أبرزها القيام لأول مرة في تاريخ المغرب بتأطير عملية ملاحظة الانتخابات، إلى جانب مساهمته في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد تأكد بعد أن دخل المغرب مرحلة التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان من خلال الأرضية المواطنة، والخطة الوطنية للديمقراطية لحقوق الإنسان - التي سترى النور قريبا -، أنه من الضروري أن يعاد النظر في صلاحيات هذه المؤسسة، لتنسجم مع التحولات التي عرفها المجتمع المغربي من جهة، و مع مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

فأي دور يمكن أن تلعبه مؤسسة مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة وأنه تزامن مع وضع آلية حكومية مكلفة بتنسيق العمل في نفس المجال، لمقاربة ذلك سنعود إلى فحص محتوى مبادئ باريس.

سعت هذه المبادئ إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عبر دعوة الدول إلى تأسيس مؤسسات وطنية، تقوم بأدوار متعددة، أبرزها إحداث نوع من التناغم بين القانون الداخلي وصكوك حقوق الإنسان، وتشجيع الدول على الانضمام إليها، إلى جانب إحداث ديناميكية دولية تتمحور حول حقوق الإنسان،تفرض تعاون الدول فيما بينها.

فهل توافر ذلك في المجلس الوطني؟

تنظم الوثيقة المؤسسة عدد المهام التي باتت منوطة بهذه المؤسسة، بشكل ينسجم مع دخول المغرب مرحلة التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، ولعل ذلك هو ما يفسر منحه صلاحيات واسعة، تمتد إلى رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان فوق كافة التراب الوطني.

إذ أصبح بإمكانه القيام بالتحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة وإنجاز تقارير بشأنها، بل الأكثر من ذلك العمل على استباق الأحداث عبر القيام بدور الوسيط، من أجل تجنيب حالات التوتر التي يمكن أن تنتج عنها انتهاكات تمس حقوق الإنسان، ناهيك عن مساهمته في تعزيز الممارسة الاتفاقية، التي تضاف إلى دوره في تعزيز البناء الديمقراطي عن طريق الحوار.

إن المتأمل في اختصاصات وتركيبة واستقلالية هذه المؤسسة، سيجد نفسه أمام برلمان مصغر مختص في حقوق الإنسان، باتت تفرض عليه مختلف التحولات، القيام بدور حيوي كي يتم استحضار حقوق الإنسان عند صياغة السياسات العامة، لا على المستوى الوطني بل الجهوي أيضا.

لقد بذل مجهود كبير على مستوى صياغة النص المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير أن الحياة لن تذب فيه وتبلغ مداها إلا بعدما يتم تعيين كافة أعضائه، ويشرع في وضع قانونه الداخلي، إذ إن الموارد البشرية هي الوحيدة التي تستطيع أن تبعث الروح في النص القانوني المؤسس أو تحوله إلى نص جامد تغيب عنه الحياة.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'homme

Les droits de l'Homme prennent une nouvelle vie au Maroc

Par: Abdelaziz Karraky

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

La Conseil national des droits de l'Homme est le successeur légitime du Conseil consultatif des droits de l'Homme, dont la création a marqué le début d'un changement qualitatif au Maroc, visant à assurer le respect des droits de l'Homme dans toutes les institutions. Au cours de son dernier mandat, le Conseil s'est employé très activement à protéger les droits de l'Homme en assumant plusieurs fonctions, notamment le suivi du processus électoral pour la première fois dans l'histoire du Maroc, et la contribution à la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation.

Le Maroc a entamé la phase de planification stratégique dans le domaine des droits de l'Homme à travers l'instauration de la citoyenneté, et l'établissement du Plan d'action national pour la démocratie et les droits de l'Homme qui va bientôt voir le jour. Par conséquent, il est indispensable de revoir les pouvoirs du Conseil des droits de l'Homme, afin d'assurer leur cohérence avec les changements de la société marocaine d'une part, et les Principes de Paris concernant le statut et le fonctionnement institutions nationales de la protection et la promotion des droits de l'Homme d'autre part.

Quels rôles le Conseil national pour les droits humains peut-il jouer, surtout que sa création coïncide avec la mise en place d'un mécanisme gouvernemental de coordination dans le même domaine ? Pour répondre à cette question, il faut examiner les Principes de Paris.

Ces principes visent à la promotion et protection des droits de l'Homme en invitant les États à établir des institutions nationales assumant diverses responsabilités, notamment : promouvoir et assurer l'harmonisation des lois, des règlements et des pratiques en vigueur sur le plan national avec les instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme ; encourager la ratification de ces instruments ou l'adhésion à ces textes ; et établir une dynamique internationale autour des droits de l'Homme imposant la coopération entre les pays.

Le Conseil national assume-t-il ces responsabilités ?

Le règlement intérieur du Conseil énumère ses fonctions conformément à la planification stratégique en cours dans le domaine des droits de l'Homme au Maroc. Cela explique pourquoi le Conseil dispose de larges pouvoirs qui comprennent la surveillance, le contrôle et le suivi des droits de l'Homme dans le pays tout entier.

Le Conseil peut dorénavant enquêter sur les cas de violation des droits de l'Homme et présenter des rapports à leur sujet ; anticiper les événements en agissant comme médiateur afin d'éviter les tensions qui pourraient mener à de tels abus ; contribuer au renforcement de la pratique conventionnelle ; et promouvoir la démocratie à travers le dialogue.

Les rôles, la composition et l'indépendance de cet organisme donnent l'impression qu'il s'agit un Parlement-miniature spécialisé dans les droits de l'Homme. Les changements en cours exigent que cet organe évoque les droits de l'Homme dans la formulation des politiques publiques, tant au niveau national que régional.

La rédaction du texte fondateur du Conseil national pour les droits de l'Homme a exigé des efforts considérables, mais l'institution ne sera pas active et n'atteindra pas ses objectifs jusqu'à ce que tous les membres soient nommés, et que son règlement intérieur soit établi, car les ressources humaines sont les seules capables de donner vie à ce texte, ou le laisser inanimé et sans vie.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc

Droits de l'Homme

La France salue les mesures ambitieuses du Maroc

Selon Alain Juppé, les liens entre le Maroc et la France sont extrêmement étroits et confiants.

MAP

Le ministre français des Affaires étrangères, Alain Juppé, a salué à nouveau, mercredi à Paris, le discours *«très courageux et même visionnaire»* de SM le Roi sur les réformes institutionnelles ainsi que les «mesures ambitieuses» prises pour la protection des droits de l'Homme. *«Nous admirons la détermination du peuple et des autorités marocaines à avancer vers la voie d'une démocratisation pacifique et sereine selon leur propre modèle»*, a souligné M. Juppé à l'issue de son entretien avec Taïeb Fassi Fihri, ministre des Affaires étrangères et de la Coopération.

M. Juppé a tenu *«à saluer les mesures prises récemment en matière de protection des droits de l'Homme, une initiative courageuse et ambitieuse du Maroc»*, en référence notamment à la mise en place du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de l'Institution du Médiateur.

La France souhaite que l'ensemble de *«ce processus soit couronné de succès»*, a déclaré M. Juppé à la presse. Le Maroc, a-t-il ajouté, *«poursuit la dynamique d'ouverture que ce pays a engagée depuis plusieurs d'années»* et qui lui a permis notamment d'*«accéder le premier au statut avancé auprès de l'Union européenne»*.

Dans ce cadre, la France souhaite que la politique européenne de voisinage *«joue pleinement son rôle, en particulier en portant des projets concrets»*.

Sur le plan bilatéral, les liens entre le Maroc et la France *«sont extrêmement étroits et confiants»*, a-t-il dit, assurant que *«nous nous employons pour qu'ils se renforcent encore»*. Cet entretien a également permis à M. Juppé de rappeler la position de la France sur la question du Sahara, saluant à nouveau le plan d'autonomie présenté par le Maroc comme «base de négociation sérieuse et crédible» pour régler ce différend. Outre les questions bilatérales, l'entretien a également porté sur la situation en Libye, notamment la sortie politique et diplomatique à cette crise, débattue la veille à Londres, dans le cadre de la réunion du groupe de contact politique, en présence des deux ministres. ■

Revue de Presse

بيان اليوم

مباحثات في باريس بين الطيب الفاسي الفهري وآلان جوبيه

فرنسا تشيد بـ «التدابير الطموحة» لحماية حقوق الإنسان بالمغرب

أجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الطيب الفاسي الفهري، صباح أمس الأربعاء في باريس، مباحثات مع نظيره الفرنسي آلان جوبيه. وقد أشاد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي آلان جوبيه مجددا، عقب هذه المباحثات، بالخطاب «الشجاع جدا والمتبصر» لجلالة الملك محمد السادس حول الإصلاحات المؤسساتية، وكذا بـ«التدابير الطموحة» المتخذة لحماية حقوق الإنسان.

وقال جوبيه، «نعبر عن إعجابنا بعزم الشعب والسلطات بالمغرب على التقدم في اتجاه الدمقرطة السلمية والهادئة، وفق النموذج الخاص للمملكة».

وحرص جوبي «على الإشادة بالتدابير التي تم اتخاذها مؤخرا في مجال حماية حقوق الإنسان، وهي مبادرة شجاعة وطموحة للمغرب»، في إشارة على الخصوص إلى إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

وصرح جوبيه للصحافة بأن فرنسا

الفاسي الفهري

آلان جوبيه

تأمل في أن «يتوج مجموع هذا المسلسل بالنجاح».

وأضاف أن المغرب «يواصل دينامية الانفتاح التي انخرط فيها منذ عدة سنوات» والتي مكنته على الخصوص من «أن يكون أول بلد يظفر بالوضع المتقدم في علاقته مع الاتحاد الأوروبي».

وفي هذا الإطار، تأمل فرنسا في أن تلعب سياسة الجوار الأوروبية «دورها كاملا، خاصة من خلال مشاريع ملموسة».

وعلى الصعيد الثنائي، قال إن العلاقات بين المغرب وفرنسا «وثيقة جدا ومفعمة بالثقة»، مؤكدا «أننا سنعمل على أن تتعزز بشكل أكبر». وقد شكل هذا اللقاء أيضا مناسبة ذكر خلالها جوبيه بموقف فرنسا بشأن قضية الصحراء، مشيدا مجددا بمخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كـ«أساس لمفاوضات جدية وذات مصداقية» لتسوية هذا النزاع. كما أكد جوبيه دعم فرنسا لمسلسل المفاوضات بين الأطراف تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء، كريستوفر روس.

وإلى جانب القضايا الثنائية، تناولت المباحثات الوضع في ليبيا، ولاسيما إيجاد مخرج سياسي ودبلوماسي لهذه الأزمة، التي تمحور حولها اجتماع لندن أول أمس في إطار اجتماع مجموعة الاتصال السياسي، بحضور الوزيرين.

Revue de Presse du Conseil N

الأسبوع

31 03 11

هل يخلف الكحص اليزمي في مجلس الجالية؟

تروج بين صفوف الاتحاديين هذه الأيام بقوة فرضية تعيين وزيرهم السابق في الشباب، المحتجب محمد الكحص، في منصب رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، بعدما أصبح هذا المنصب شاغرا بفعل تعيين صاحبه إدريس اليزمي رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. شرعية هذه الفرضية مستمدة من كون الكحص كان الاسم الأقرب لتولي هذا المنصب عند إحداثه، ومن كون الاتحاديين لم يفقدوا الأمل في جاذبيتهم لدى الدولة، حيث أطلق البعض على ندوتهم الصحافية لتقديم مقترحاتهم الدستورية، بندوة الـ«سيفيات»، أي أن بعض الوجوه ة لسيرتها الذاتية طمعا في مناصب

Revue de Presse du Co